

وكيف أن أهل الحديث يحملون مُعظم الأوامر والنواهي على الوجوب. فموجب الأمر عند البخاري مثلاً هو الوجوب، وموجب النهي عنده هو التحريم؛ إلا إذا دلّ دليل على إخراج الأمر والنهي عن موجبهما، ويدل على ذلك جزئيات عديدة عَرَضَ لها في صحيحه - لا يتسع الحيز لبسطها - بل نراه يصرّح بهذا المذهب في الترجمة التي قال فيها: (باب نهى النبي ﷺ على التحريم، إلا ما تُعرف بإباحته، وكذلك أمره، لمحو قوله حين أحلوا: «أصبروا من النساء».

وقال جابر: ولم يعزم عليهم ولكن أحلّهم لهم، وقالت أم عطية: نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يُعزَم علينا^(١). ومذهب البخاري في موجب الأمر والنهي هو مذهب الظاهرية؛ لا يفارق إلا في إجازته أن يكون الدليل المُخْرِجُ لهما عن موجبهما غير منصوص، والظاهرية يشترطون فيه أن يكون منصوصاً^(٢).

يقول إمام الظاهرية ابن حزم في تقرير هذا المذهب: «وأوامر الله تعالى، ورسوله ﷺ: كلّها فرض، ونواهي الله تعالى ورسوله ﷺ: كلّها تحريم، ولا يجزئ لأحد أن يقول في شيء منها: هذا ندب، أو كراهية إلا بنص صحيح مبين لذلك، أو إجماع»^(٣).



(١) البخاري، كتاب الجنائز: باب اتباع النساء الجنائز: ٥٤٧/٢.

(٢) الانجماوات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٤٩-٣٥٠.

(٣) التَّبَذُّ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم، ص: ٦٩ بتحقيق: محمد صبحي حسن حلاق.

المطلب الثالث

الانتلاف والاختلاف بين أهل الحنبلي والظاهرية بالمشرق والمغرب

هكذا يتبين من الأمثلة المتقدمة كيف التفت المحدثون مع أهل الظاهر، وكيف صَدَرُوا في استخلاصهم للأحكام عن منهج واحد. ولكن هل يعني هذا أن المحدثين هم الظاهرية؟ وأن الظاهرية هم المحدثون؟

لا ريب أن بينهما تشابهاً وتلاقياً كبيراً في الفكرة والمنهج. ولكن بينهما أيضاً من الفروق ما يجعل من أهل الظاهر فرقة خاصة، لها كيانها المتميز عن أهل الحديث. ويمكن أن توصف العلاقة بين المحدثين والظاهرية، بعبارة موجزة تُستعار من المناطق، فيقال: إن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، بمعنى أن كلّ ظاهري فهو من أهل الحديث، ولكن ليس كلّ محدث ظاهرياً^(١).

وفي تراجم رجالات مدرسة الظاهر بالأندلس - التي ستعرض لاحقاً - ستبين لنا هذه الحقيقة بجملة.

وفي الصفحات الآتية عَرَضَ للعلاقة بين المحدثين والظاهرية وأثرهم في نشأة مذهب الظاهر، وإيجازاً للقول في مواطن الخلاف بينهم وبين المحدثين:

١- الالتفات بين المحدثين والظاهرية، وأثره في نشأة مدرسة الظاهر:

أسهم المحدثون بنصيب وافر في نشأة المذهب الظاهري بالمشرق وبالمغرب معاً، ويمكن تتبع آثارهم في هذه النشأة، وإيجازها فيما يأتي:

١- الالتفات إلى الظاهر - كما تقدم - له جذوره العميقة الممتدة إلى عصر

(١) انظر: الانجماوات الفقهية عند أصحاب الحديث، للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد،